

Distr.: General
5 December 2019
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس اللجنة من
البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بولندا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وتتشرف بأن تحيل طيه التقرير النهائي عن التدابير التي اتخذتها
بولندا لتنفيذ الأحكام الواردة في الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧) (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس اللجنة
من البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

تقرير بولندا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧)

عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، تُلزم الدول الأعضاء بأن تعيد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوراً وفي غضون مهلة لا تتجاوز ٢٤ شهراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار جميع رعاياها الذين يكسبون دخلاً في إطار الولاية القضائية لتلك الدول وجميع الملحقين التابعين لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المكلفين بمراقبة السلامة الذين يشرفون على العاملين في الخارج من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما لم تقرر الدولة العضو أن رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعنيين من رعايا الدولة المذكورة أيضاً أو من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين تُحظر إعادتهم إلى الوطن، طبقاً لأحكام القوانين الوطنية والدولية السارية، بما في ذلك القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتفاق مقر الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وتقدم جميع الدول الأعضاء تقارير نهائية بعد ٢٧ شهراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، أي في موعد أقصاه ٢٢ آذار/مارس ٢٠٢٠.

وللوفاء بالمقتضيات المستمدة من الفقرة ٨ من القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، تم تعديل الإطار التشريعي الوطني لبولندا وفقاً لذلك. وترد تفاصيل الأحكام الوطنية ذات الصلة وتفاصيل الأنشطة التي اضطلعت بها السلطات المختصة في تقرير منتصف المدة المقدم إلى اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٩ (S/AC.49/2019/7). ووفقاً لأحدث البيانات المقدمة من السلطات المختصة مثل حرس الحدود والمكتب المعني بالأجانب، لا يوجد في الولاية القضائية البولندية مواطنون لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الغرض من إقامتهم في بولندا هو العمل. وبالنظر إلى ما ورد أعلاه، أوفت بولندا بالالتزام بإعادة مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وطنهم في غضون الإطار الزمني المحدد في القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧).

وعلى الرغم من المذكور أعلاه، تود بولندا أيضاً أن تؤكد لكم أنه في ضوء خطورة انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للالتزامات الدولية، يُعطى لجميع المسائل المتصلة بأنشطة هذا البلد أعلى قدر من الاهتمام، ويجري التعامل معها بمزيد من اليقظة من جانب السلطات المختصة. وإذا تأخذ بولندا في الاعتبار التدابير المذكورة أعلاه، فإنها تعتقد اعتقاداً راسخاً أن إجراءاتها تتماشى تماماً مع التزاماتها الدولية.